



كلية محمد بن راشد
للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID
SCHOOL OF GOVERNMENT

مؤسسة حكومية بحثية وتعليمية

تأسست عام 2005

تمكين قادة المستقبل



اقتصاد ما بعد أزمة كورونا

أزمة كورونا المستجد والأعمال

في هذه الازمة أزمة كورونا طبعا كلنا متأثرين...

خاصة الاقتصادات

معظم القطاعات التجارية

وكثير من الشركات

بطئت أعمالها أو قلت أو توقفت

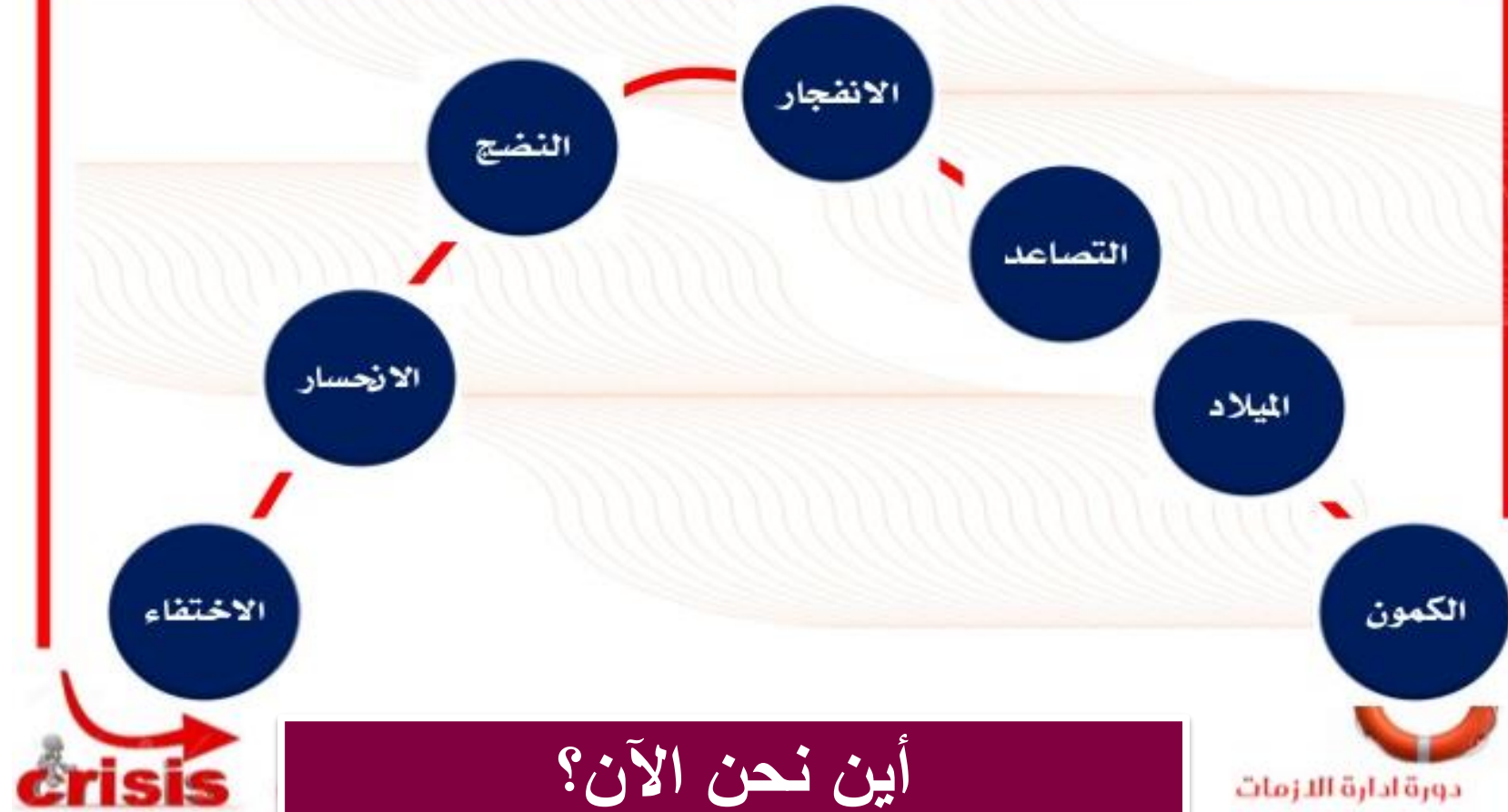
أو حتى بعضهم جاءه أمر من الدولة انها توقف اعمالها

لكن لا ننسى ... هذا وضع مؤقت سينجلي بإذن الله

لكن كيف ممكن أن نستفيد من هذا الوضع؟؟
وكيف ممكن نعيد توجيه اقتصادنا لتقليل تداعيات الأزمة؟



تصاعد مراحل دورة حياة الأزمة



دورة ادارة الازمات



- عدم اليقين الاقتصادي .. ما درجة سوء الأحوال وإلى متى؟
- هروب رؤوس الأموال (إدارة المخاطر والاستثمار)
- تشديد كبير للأوضاع المالية .. الشركات تواجه ارتفاعاً في تكاليف التمويل (يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد)
- الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة، أدى إلى زيادة مخاوف المستثمرين بشأن سلامة البنوك. فانخفضت أسعار أسهم البنوك بصورة حادة.

لكن... هل هذا ينطبق على بنوك الإمارات؟؟؟



أبرز القطاعات المتضررة



المؤتمرات والمعارض
والمهرجانات



الفندقة والضيافة



السفر والسياحة



الطيران



التجارة والخدمات



الخدمات اللوجستية



التصدير

أبرز القطاعات الواعدة



العمل عن بعد



التجارة الإلكترونية



الصيدلة والمعقمات



التطبيقات الإلكترونية



التعليم عن بعد

حجم التأثيرات الاقتصادية لانتشار وباء الكورونا بين دول العالم

72 دولة في العالم انتشر فيها فايروس COVID 19 متسبباً في تأثيرات اقتصادية سلبية



5.8 تريليون دولار

حجم الديون المقومة بالدولار
الأمريكي في الأسواق الناشئة



8.7 تريليون دولار

حجم السندات سلبية العائد
والتي أصيبت بهبوط حاد
بسبب تأثيرات COVID19



700 مليار دولار

خصصتها الولايات المتحدة
الأمريكية لحماية الاقتصاد
من تأثير كورونا



7.3 تريليون دولار

تم الاعلان عنها على هيئة
حزم انقاذ لاقتصادات العالم



3.8 تريليون دولار

أصول السيولة في الأسواق
الأمريكية بعد تدافع المستثمرين
نحو الأصول الآمنة



1.7 تريليون جنيه استرليني

مبلغ حزم الانقاذ الأوروبية التي
تهدف الى انتشار منطقة اليورو



43 مليار دولار

سحبها المستثمرون من سندات
الشركات منذ 20 فبراير الماضي

المصدر: Economic Policy Institute

التصنيف الائتماني لدول الخليج بعد تفشي الكورونا وهبوط أسعار النفط

الدولة	التصنيف	النظرة المستقبلية	الوصف
 البحرين	تأكيد عند (B+/B)	مستقرة	مخاطر مرتفعة
 الكويت	تخفيض إلى (AA-)	مستقرة	مخاطر منخفضة جدا
 عمان	تخفيض إلى (BB-)	سلبية	مخاطر جوهريّة
 قطر	تأكيد عند (AA-/A-1+)	مستقرة	مخاطر منخفضة جدا
 السعودية	تأكيد عند (A-/A-2)	مستقرة	مخاطر منخفضة
 الامارات	تأكيد عند (AA/A-1+)	مستقرة	مخاطر منخفضة جدا

المصدر: وكالة ستاندر أند بورز

أصبحت مراقبة آثار فيروس كورونا واحتوائها وتخفيف حدتها على رأس الأولويات. ويمكن أن تساعد الإجراءات الحاسمة التي تتخذها السلطات الصحية والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية والرقابية في الوقت المناسب على احتواء تفشي الفيروس وموازنة الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة:

- إجراءات المراقبة والاحتواء ضرورية لإبطاء انتشار الفيروس وخفض الأحمال القصوى على النظم الصحية.
- دعم الطلب والثقة عن طريق تيسير الأوضاع المالية، وضمان تدفق الائتمان إلى القطاع العيني، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية.
- ينبغي أن تعجل سياسة المالية العامة بتوفير دعم كبير للمتضررين من الأفراد والشركات أثناء هذه الجائحة. ورهنا بتطور طبيعة الجائحة، قد يكون من الضروري تنفيذ دفعة تشيطية إضافية من المالية العامة للحيلولة دون حدوث ضرر اقتصادي يستمر لفترة طويلة.

- استجابة الأجهزة التنظيمية والرقابية ينبغي أن تهدف إلى حفظ التوازن بين حماية الاستقرار المالي والحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي، ودعم النشاط الاقتصادي.
- التنسيق والتعاون على مستوى العالم ضروري جداً في تحقيق التعافي بصورة منظمة، ويجب تصميم سياسات تضمن تجاوز الأزمة لجميع الأطراف (العولمة).
- تخفيف حدة هذا التشديد للأوضاع المالية عن طريق ضخ السيولة وتخفيض أسعار الفائدة.
- اتخاذ إجراءات متزامنة عبر بلدان العالم إلى زيادة قوة السياسة النقدية. (التعاون العالمي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي)
- البنوك أكثر صلابة بوجه عام مقارنةً بما كانت عليه قبل وقوع الأزمة المالية في 2008، لأن لديها احتياطات وقائية أكبر من رأس المال والسيولة.

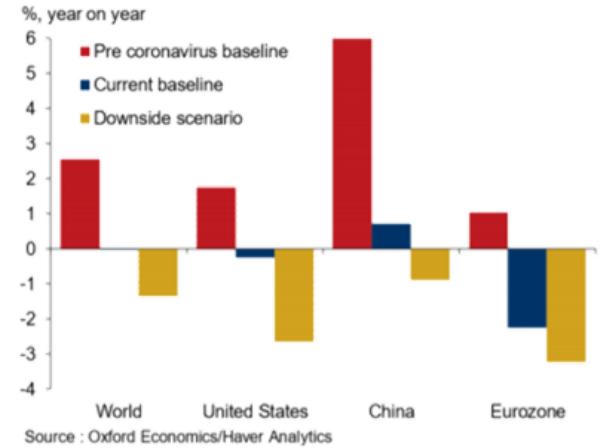
يجب أن يتخذ صناع السياسات إجراءات حاسمة وأن يتعاونوا على المستوى العالمي للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. ولطالما نجح تطبيق شعار "الأمل في الأفضل والاستعداد للأسوأ".

التوقعات المستقبلية لأزمة كورونا

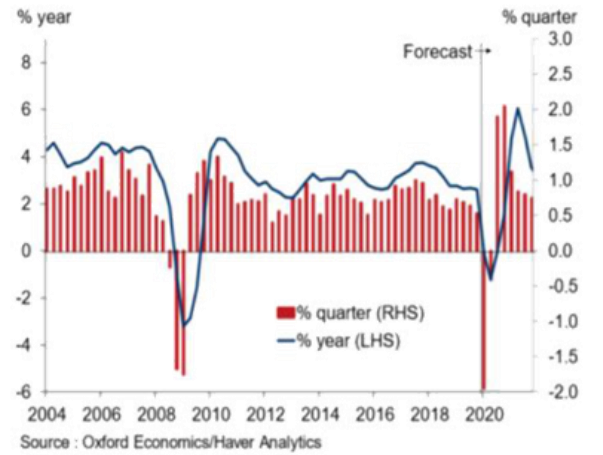
1. من المتوقع ان يسبب انتشار وباء فيروس كورونا ركودا شديدا للاقتصاد العالمي، و اقتصادات الكثير من الدول، خلال النصف الأول من عام 2020، بإنخفاض النمو العالمي إلى الصفر على مدار العام بأكمله.
2. في الربع الأول من عام 2020، من المتوقع حدوث انكماش في الاقتصاد العالمي بوتيرة أسرع مما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية، مع انخفاض بنحو 2٪ في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و ثم انخفاضاً بنسبة 0.4٪ في الربع الثاني من عام 2020. بالنسبة للأداء الاقتصادي في 2020 بشكل عام، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 0.2٪، وأن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لمناطق أوروبا بنسبة 2.2٪، وأن تنمو الصين بنسبة 1٪ فقط.
3. ومع ذلك، من المتوقع أن يتحسن الاقتصاد بنهاية 2020 بمجرد تخفيف إجراءات التباعد الاجتماعي، وبتطبيق التحفيز النقدي والمالي مع استئناف الإنفاق التقديري، وعليه فانه يجب على الشركات التي بإمكانها التغلب على الأزمة ان تستعد لنهاية قوية لعام 2020 وبداية عام 2021، مع توقعات ارتفاع النمو العالمي ليبلغ نسبة 5.3٪ على أساس سنوي وبمتوسط 4.4٪ للعام المقبل ككل.

المصدر: Oxford Economics- World Economic Prospects March 2020

Global: real GDP growth in different scenarios



World: GDP



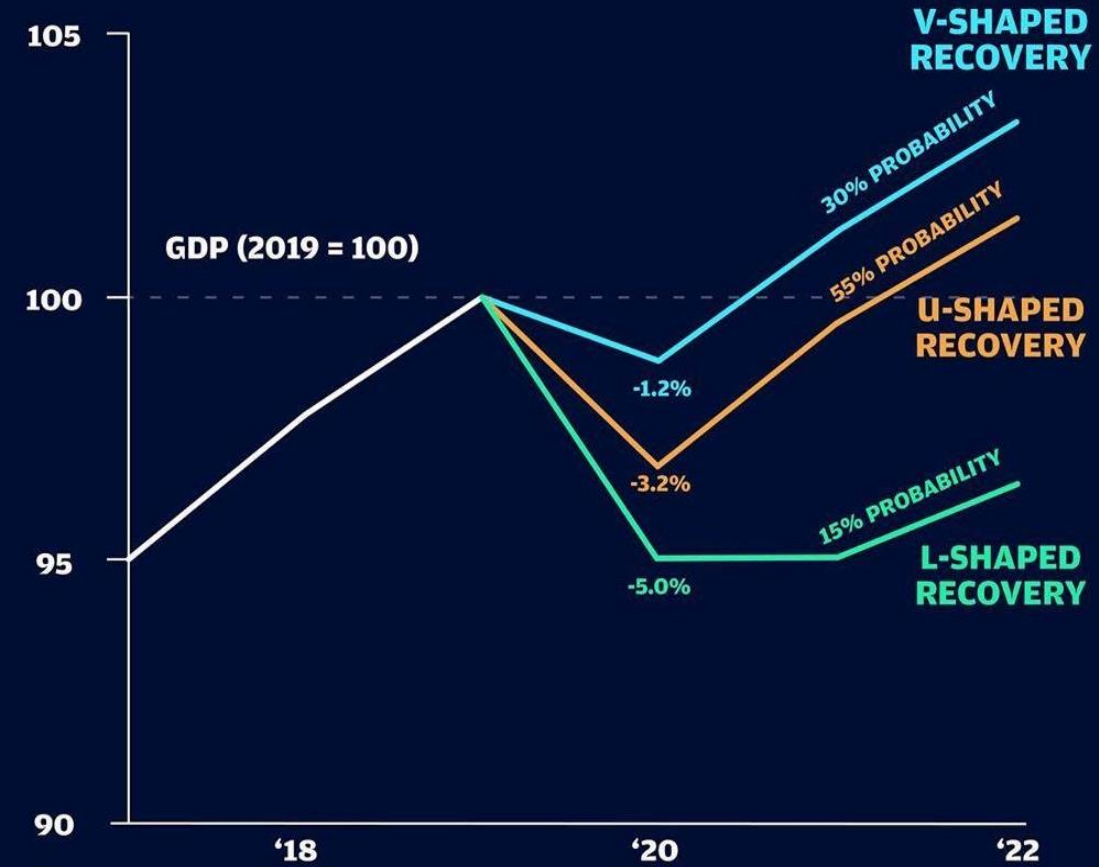
التوقعات المستقبلية لأزمة كورونا

Returns to pre-virus GDP peaks in a **V-** or **U-shaped** scenario would be **substantially faster** than the Global Financial Crisis and the Great Depression



Source: Bureau of Economic Analysis, Haver Analytics, J.P. Morgan Private Bank Economics.
Data and scenarios are as of April 13, 2020

There are three potential paths to recovery:

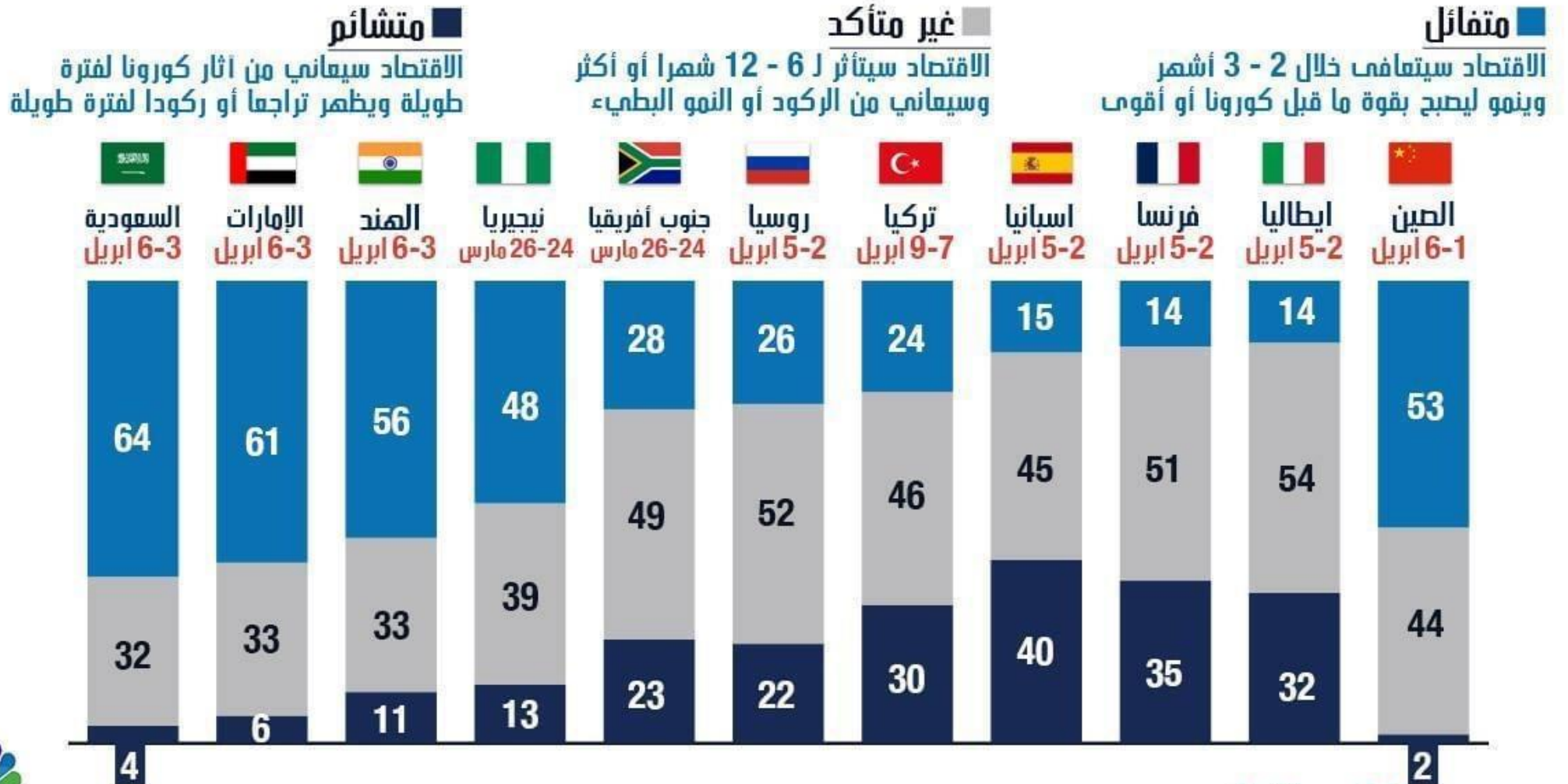


Source: Bureau of Economic Analysis, Haver Analytics, J.P. Morgan Private Bank Economics.
Data and scenarios are as of April 13, 2020

التوقعات المستقبلية لأزمة كورونا

الثقة بشأن عودة تعافي اقتصاد البلاد بعد كورونا

النتيجة بالنسبة المئوية للدول التي شملتها الدراسة



المصدر: McKinsey & Company

أزمة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية! سوف تعيد حسابات الدول اقتصادياً من جديد، لذلك على الحكومات صياغة المنظومة الاقتصادية من جديد حيال رفع الكفاءة الاقتصادية في مثل هذه الظروف الصعبة والقاهرة في المستقبل.

ضرورة وضع خارطة طريق جديدة للاقتصاد الوطني لمواصلة النمو

<https://bit.ly/2VjwkSk>

عندما تواجه مشكلة او أزمة تلجأ وبسرعة الي النقد المتوفر...اعتماد الدولة على منابع النقد من صناديق استثمارية او بنوك حكومية ضروري ...
أن يكون عندك نظام إصدار صكوك وسندات حكومية ضروري لأنها ستوفر لك النقد المطلوب ..
شفنا نجاح امارة ابوظبي مؤخراً في إصدار سندات حكومية ونجاح الإصدار ...
وزارة المالية استكملت جميع الدراسات اللازمة، وانتهت مؤخراً من وضع مسودة استراتيجية الدين العام. بعد اعتماد الاستراتيجية الخاصة بالدين العام، سيتم البدء بالإجراءات التنفيذية اللازمة للتحضير لإصدار السندات والصكوك.

مرونة الاقتصاد وتنوعه هي سر نجاح الحكومات اثناء الازمات ... لذلك.. فالسياسات الحكومية وخاصة المالية يجب أن تكون مرنة ورشيقة..
ابدأ بتغيير نموذج أعمالك .. ابدأ بتطوير أنشطتك .. ابدأ بتطوير اقتصادك (استغل هذا الوقت)..

رسالتى لكم:

في هذه الفترة خليكم ايجابين .. متفائلين .. ابتسموا ..
سنستمر ونقاوم ونتجاوز هذه الازمة.. خلکم متفائلين
أن القادم أجمل .. لكن يحتاج أن نكون جاهزين فالفترة
القادمة تبشر بالخير ان شاء الله.

شكراً
لاهتمامكم